اثر القروض المصرفية المتعثرة على الأداء المالى

دراسة تطبيقية على البنوك المصرية المدرجة فى البورصة

- **ا/ احمد عبد الهادى ابو القاسم** (باحث دكتوراة مهنية فى ادارة الاعمال - الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري)
- **ا.د/ ايمن رجب**
- **ا.د / احمد صقر**
- **د/ مروان عامر**

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الى التعرف على اثر القروض المصرفية المتعثرة على الاداء المالى فى البنوك التجارية المصرية ، وقد تمحورت اشكالية الدراسة فى ملاحظة الباحث لمستوى التذبذب فى اداء بعض البنوك التجارية المصرية ، وهو ما ارجعه الى وجود تاثير من نسبة القروض المتعثرة الى اجمالى القروض NPL على مؤشرات الاداء المالى ممثلة فى ممثلة فى مؤشرات السيولة والربحية ورأس المال و السوق ، و خلص الباحث بعد اجراء الدراسة التحليلية واستخدام نموذج الانحدار الخطى ، الى ان هناك اثر سلبى لمستوى القروض المتعثرة NPL على كلا من معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ، ونسبة السيولة النقدية ، ونسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول ، واوصت الدراسة ان تعمل البنوك على وضع اليات من شانها خفض درجة المخاطر التى تواجه العملاء وتؤدى الى زيادة

نسبة التعثر فى سدادا القروض ، بجانب ان يكون هناك دعم من البنك المركزى المصرى فى وضع خطة استراتيجية لخفض مستوى التعثر ، لاسيما ان الدراسة ناقشت الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠٢٠ وهى تعتبر فترة شهدت ازمات اقتصادية انعكست على قدرة العملاء على سداد القروض .

كلمات مفتاحية : القروض - التعثر – البنوك – مصر

Abstract

The Study Aimed To Identify The Impact Of Non-Performing Bank Loans On The Financial Performance Of Egyptian Commercial Banks. The Problematic Of The Study Revolved Around The Researcher's Observation Of The Level Of Fluctuation In The Performance Of Some Egyptian Commercial Banks, Which He Attributed To The Presence Of An Effect Of The Ratio Of Non-Performing Loans To Total Loans NPL On Performance Indicators. Financial Represented By Represented In The Indicators Of Liquidity, Profitability, Capital And Market, And The Researcher Concluded, After Conducting The Analytical Study And Using The Linear Regression Model, That There Is A Negative Impact Of The Level Of Non-Performing Loans (NPL) On Both The Rate Of

Return On Assets, The Rate Of Return On Equity, And The Cash Ratio And The Ratio Of The Ratio Of Equity To Total Assets, And The Study Recommended That Banks Work To Develop Mechanisms That Would Reduce The Degree Of Risks Facing Customers And Lead To An Increase In The Rate Of Default In Loan Repayments, In Addition To Having Support From The Central Bank Of Egypt In Developing A Strategic Plan To Reduce The Level Of Default , Especially That The Study Discussed The Period From 2011 To 2020, Which Is Considered A Period That Witnessed Economic Crises That Were Reflected In The Ability Of Customers To Repay Loans.

Keywords: loans - default - banks - Egypt

اثر القروض المصرفية المتعثرة على الأداء المالى

دراسة تطبيقية على البنوك المصرية المدرجة فى البورصة

مقدمة :

إن استقرار النظام المصرفى ومحاولة إدارة المخاطر التى تواجه الأصول يمكن أن يساهم فى تحسن الأداء المالى ، حيث يتولد أكبر قدر ممكن من الربحية للمصارف نتيجة لجودة الأصول المصرفية ، إلا أنه فى حالة وقوع الخطر الناتج من

اتجاه العميل نحو التعثر فى سداد القروض ، فإن ذلك الأمر يعرض البنك إلى خطر انخفاض قيمة الاصول ، وبالتالى انخفاض القدرة على مواجهة الوادئع والالتزامات ، لذا فإنه يجب على البنوك أن تكون مستعدة لمواجهة تلك المخاطر وبالاخص التعثر فى سداد القروض الائتمانية ، ووضع أسس لإدارة الخطر ، وأن يكون البنك قادراً على امتصاص الصدمات ويعمل على الوصول إلى الاستقرار مما يضمن أماناً للمودعين ، هذه التداخلات سوف تساعد في توفير عدد من السمات الأساسية للبنك وهي الربحية والسيولة والأمان. (الزبيدى ، ٢٠١٩)

و نظرا لما يشكله النظام المصرفى من أهمية كونه قلب الاقتصاد ، ولتجنب الأزمات البنكية التى تنشأ نتيجة لعدم الاستقرار فى ظل زيادة مخاطر عدم السداد ، فمازالت البنوك تواجه مشكلة تعثر العملاء فى سداد القروض والوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك ، فقد تشكل تلك الازمات خطرا على الاداء المالى و يؤدى إلى ركود كبير ، فالشيء الذي أثر على النظام المصرفى بالسلب سوف يؤثر على الاقتصاد بشكل عام. (ابراهيم ، ٢٠١٩) .

ففي الوقت الذي حققت البنوك تحسنا فى قدرتها على امتصاص صدمات الأسواق الناشئة والتى تتمثل فى نقص مستوى السيولة واجهت مشكلة عدم التزام العملاء بسداد القروض ، واصبح واقع التعثر المالى يلقى بظلاله على استقرار النظام المصرفى ، حيث إن عدم تحقيق الاستقرار قد يؤثر بشكل أو بآخر على الأداء المالى . (wollsen etl al,2020)

ذلك فى ظل ان السمة الأساسية التي تحكم نشاط المصارف هي كيفية التعامل مع الأصول بشكل يضمن تحقيق الاستقرار والنمو ، وذلك من خلال تلاشى أكبر قدر من مواجهة الديون المتعثرة والعمل على تجنبها ، وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي والمالي من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على تجينب خطر الائتمان والسيطرة عليه عند التعرف على المحددات التى تؤدى إلى وقوع التعثر ، ومن ثم فإن المعرفة بعناصر ومحددات الديون المتعثرة سوف تساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من العمل المصرفى . (شاهين ،٢٠١٦) .

فيعد الائتمان المصرفي من أهم الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المصارف التجارية للأفراد والمؤسسات ، في المجالات الصناعية والتجارية والزراعية وغيرها كافة لتتمكن هذه المؤسسات من ممارسة عملياتها وأنشطتها ، فالقروض والتسهيلات التي تقدمها المصارف للعملاء قد أضحت من أهم الموضوعات التي تحتل أهمية كبيرة فى دول العالم كافة ، من حيث مستوى وأسلوب الإدارة ، وكذلك المهتمين بدراستها إذ إن الاستثمار المصرفي يبين ما يستطيع المصرف بلوغه بممارسة أنشطته الاستثمارية المختلفة ، و كذلك لتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها (شهاب الدين ، ٢٠١٦) .

لذلك فإن عملية دراسة تأثير الديون المصرفية المتعثرة تمثل أهمية ، نظرا لكونها تعبر عن مدى الخطر الذى تعرضت له المصارف على الأداء المالى ، فتلك الدراسة تعد أمراً حتميا فى النظام المصرفي كعنوان للقدرة علي إدارة معدلات

الأداء ، حيث إن المفاضلة بين أداء بنك وآخر - داخل السوق - يقوم على درجة جودة إدارة الأصول وخفض نسب الديون المتعثرة ، وهو شعار زادت أهميته مع نمو الطلب من المؤسسات المصرفية علي جذب المستثمرين ، حيث يمثل هذا العامل عنصرا حاسما في إتمام صفقات الشراء والاستحواذ من جانب مؤسسات مالية ومصرفية علي البنوك داخل الدولة . (محمد ، ٢٠١٤)

فالقروض المتعثرة تعد مؤشراً للتنبؤ بعدم الاستقرار المحتمل في الأسواق المالية. يمكن للمستثمرين مشاهدة نسب القروض غير المسجلة لاختيار مكان استثمار أموالهم ؛ فيمكنهم أن يروا البنوك ذات النسب المنخفضة لصفقات القروض غير العاملة على أنها استثمارات منخفضة المخاطر من تلك ذات النسب العالية. (Schaeck and Cihák, 2014).

١) مشكلة الدراسة :

واجهت المصارف والبنوك التجارية فى مصر بعض المشاكل المرتبطة بعدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزامتهم وسداد القروض التى حصلوا عليها فى ظل ازمات اقتصادية متلاحقة خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠٢٠م ، والتى قد ساهمت فى ارتفاع درجة المخاطر المالية ، وهو ما استدعى البحث عن حجم تأثير القروض المتعثرة على الأداء المالى ممثلا فى مؤشرات الاداء المالى ودراسة الواقع الحاصل فى البنوك المدرجة فى البورصة ، وبيان مستوى مخاطر التعثر فى سداد القروض المصرفية وتأثيرها على الأداء المالى ، وتمحورت اشكالية الدراسة فى طرح التساؤل التالى :

- **ماهو تأثير نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالى القروض على الأداء المالى ؟**

٢) اهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية :

١) دراسة الأثر الناتج من نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالى القروض على الأداء المالى مقاسا بمعدل العائد على الاصول .

٢) التوصل الى طبيعة الأثر الناتج من نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالى القروض على الأداء المالى مقاسا بمعدل العائد على حقوق الملكية.

٣) قياس الأثر الناتج من نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالى القروض على الأداء المالى مقاسا بنسبة السيولة النقدية .

٤) دراسة الأثر الناتج من نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالى القروض على الأداء المالى مقاسا بنسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول.

٥) عرض الجوانب النظرية وبعض من الدراسات السابقة التى تناولت العلاقة بين القروض المتعثرة وبين مؤشرات الاداء المالى .

٣) اهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة فى النقاط الآتية :

الاهمية العلمية :

- ان عملية مواكبة البحث العلمى و التعرف على إسلوب القياس للمتغيرات المرتبطة بموضوع الدراسة وبيان كيفية قياس التعثر الائتمانى و الأداء المالى يساهم فى الوصول إلى نتائج مبنية على منهج علمى سليم .

- تعد الفجوة البحثية التى غطتها الدراسة الحالية من الأهمية حيث لم يتناول البحث الأثر الناتج من خطر عدم الالتزام بسداد القروض المصرفية وتأثير ذلك على الأداء المالى مقاسا بنسب الاداء المالى فى البنوك المصرية التى واجهت ازمات فى البيئة الخارجية زادت من حجم المخاطر التى يتعرض لها القطاع المصرفى.

الاهمية العملية :

- تساعد هذه الدراسة العاملين فى القطاع المصرفى والبنوك فى مصر على اتخاذ القرار فى ظل التعرف على مقدار الأثر الناتج من القروض المتعثرة على الأداء المالى فى إطار الرغبة للعمل على صياغة نموذج يساهم فى الحد من مشكلات التعثر .
- بيان نسبة تأثير القروض المتعثرة على الأداء المالى مقاسا بنسب الاداء المالى والتى اعتمدت عليها الدراسة ، قد ساهمت فى إيضاح الواقع الفعلى للأداء فى قطاع البنوك فى ظل الاعتماد على عدة نسب تعد الأفضل فى قياس الأداء المالى .
- إتاحة النتائج أمام المساهمين والمتخصصين ومتخذى القرار وبيان نتائج الدراسة المقارنة يساهم فى توفير المعلومات التى توضح واقع عمل البنوك والمصارف على الدول عينة الدراسة وفى ضوء ذلك يمكن أن تساهم نتائج الدراسة فى دعم عملية اتخاذ القرار .

٤) نموذج الدراسة :

يتمثل نموذج الدراسة فى الشكل التالى :

شكل رقم (١)

نموذج الدراسة

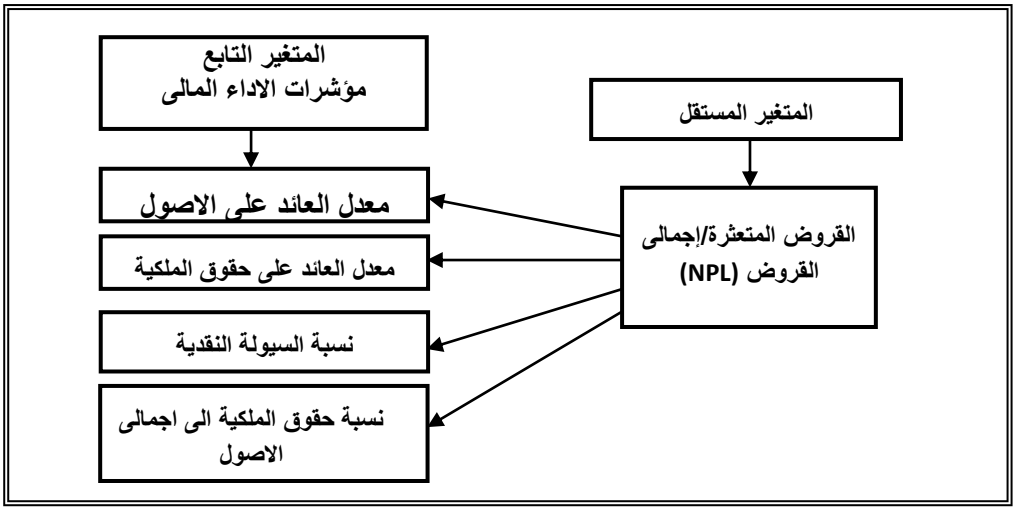

٥) فرضيات البحث :

انطلاقا مما تم استقراءه وتحليله من الدراسات السابقة وفى ضوء ذلك تم صياغة فروض الدراسة الحالية على النحو التالى :

- **الفرض الفرعى الاول H1 : " توجد دلالة إحصائية لتأثير نسبة القروض المتعثرة (NPL) على معدل العائد على الاصول "**
- **الفرض الفرعى الثانى H2 : " توجد دلالة إحصائية لتأثير نسبة القروض المتعثرة (NPL) على معدل العائد على حقوق الملكية "**

- **الفرض الفرعى الثالث H3 : " توجد دلالة إحصائية لتأثير نسبة القروض المتعثرة (NPL) على نسبة السيولة النقدية "**
- **الفرض الفرعى الرابع H4 : " توجد دلالة إحصائية لتأثير نسبة القروض المتعثرة (NPL) على نسبة حقوق الملكية الى اجمالى الاصول "**

٦) الدراسات السابقة :

اهتمت دراسة (السواحلى ، ٢٠٢١) بدراسة ادارة المخاطر فى البنوك الجزائرية ، دراسة تحليلية ، حيث اعتمدت الدراسة على قياس مستوى اداء المصارف التجارية باختلاف تصنيفها من مصارف خاصة او مصارف عامة ، ومن ثم بحث اوجه الاختلاف بين اداء المصارف حسب اختلاف نوع الملكية مع دراسة ابعاد ادارة المخاطر ممثلة فى الاطار القانونى والادارى والتشغيلى والفنى حيث تفاوتت نسبة التطبيق بين البنوك الخاصة والعامة واظهرت نتائج الاختبارات الاحصائية بعد التطبيق على عينة من ١٠ بنوك ان هناك اختلاف ذو دلالة احصائية بين مستوى ادارة المخاطر فى البنوك الخاصة والبنوك العامة ، وتشير النتائج الى ارتفاع مستوى تطبيق ادارة المخاطر فى البنوك الخاصة عن البنوك العامة فى الجزائر ، واعتمدت الدراسة فى المقارنة على استبانة اراء صممت لقياس مستوى التطبيق ومن ثم قياس مستوى الاختلاف من خلال اختبار (كاى) والذى اوضح ان هناك اختلاف فى مستوى ادارة المخاطر بين البنوك الخاصة والبنوك العامة ، بعد

استطلاع رأى عينة من ٦٨٠ مفردة ، واوصت الدراسة ان تهتم المصارف بتطبيق الاطار التى اظهرت مستوى منخفض من الفاعلية .

هدفت دراسة (Malik&awias,2020) الى قياس تأثير مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية في باكستان ، حيث انه لايجاد طبيعة العلاقة بين المتغيرات تم استخدام اسلوب الارتباط والانحدار للوصول الى طبيعة العلاقة ومدى قوتها ، حيث اعتمدت الدراسة على متغير مستقل متمثل فى نسبة اجمالى القروض غير العاملة الى اجمالى القروض لقياس الاثر على المتغيرات التابع لقياس الاداء المالى متمثلة فى معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ونسبة هامش الايرادات ومعدل العائد على الودائع وهامش الفائدة ، حيث تم استخدام البيانات للفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٤ لعدد ٥ بنوك تم اختيارهم بشكل عشوائى ، و بعد إجراء الارتباط وتحليل الانحدار وجد أن هناك علاقة سلبية كبيرة بين نسبة القروض غير العاملة وبين معدل العائد على الاصول ، ووجود علاقة ايجابية بين نسبة القروض غير العاملة وبين نسبة هامش الفائدة ، ووجود علاقة سلبية بين نسبة القروض غير العاملة وبين هامش ربح الايرادات ، ووجود علاقة سلبية بين نسبة القروض غير العاملة وبين معدل العائد على الودائع .

قامت دراسة (Khan، 2019) ببحث اثر مخاطر السيولة والائتمان على الاداء المالى فى البنوك التجارية فى الهند ، هدفت الدراسة الى التعرف على تاثير السيولة على الاداء المالى فى البنوك التجارية في باكستان ، ودراسة طبيعة العلاقة وقوة العلاقة القائمة بين المتغيرات ، وذلك لاختبار العلاقة بين

المتغيرات المستقلة والتى تمثل السيولة مقاسة بنسبة الاصول السائلة الى الودائع ومخاطر الائتمان مقاسة بنسبة القروض المتعثرة الى اجمالى القروض ومتغيرات تابعة تمثل الاداء المالى مقاسة بنسبة معدل العائد على الاصول و نسبة هامش صافى الربح للايرادات ، بالاعتماد على دراسة البيانات المالية للبنوك فى الهند خلال السنوات الخمس للفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠١٤، حيث ، حيث توصلت نتائج الدراسة الى أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الاصول السائلة الى الودائع لقياس مخاطر السيولة وبين معدل العائد على الاصول وان هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الاصول السائلة الى الودائع لقياس مخاطر السيولة وبين هامش صافى ربح الايرادات وان هناك علاقة عكسية بين القروض المتعثرة الى اجمالى القروض لقياس مخاطر الائتمان وبين معدل العائد على الاصول وان هناك علاقة عكسية بين القروض المتعثرة الى اجمالى القروض لقياس مخاطر الائتمان وبين هامش صافى ربح الايرادات .

هدفت دراسة (Bingilar ,2018) الى دراسة اثر كفاءة وجودة الاصول على ربحية البنوك التجارية فى المملكة المتحدة ، بحثت هذه الدراسة العلاقة بين كفاءة وجودة الاصول في البنوك وبين تحقيق مستويات الاداء المالى حيث ان التطور الحاصل فى مستوى ادارة الاصول المصرفية وباتباع معايير تتعلق بخفض درجة المخاطر قد ادى ذلك الى التغير فى مستوى ربحية البنك. وشملت الدراسة عينة من ٢٠ بنك تم جمع البيانات الثانوية لفترة ١٠ سنوات من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠. وتم استخدام الادوات الاحصائية ممثلة فى تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات.

واوضحت الدراسة ان المتغير المستقل الذى تمثل فى قياس مستوى جودة الاصول مقاسا بحساب صافى الاصول غير العاملة مقارنتا باجمالى الاصول ، بجانب قياس كفاءة ادارة الاصول مقاسة بمعدل النمو فى اجمالى الاصول ومتغير تابع تمثل فى مؤشرات قياس الاداء المالى مقاسة بمعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وكشفت نتائج الدراسة أن هناك علاقة احصائية معنوية بين كفاءة وجودة الاصول وبين ربحية البنوك التجارية ممثلة هنا فى معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ، حيث انه كلما انخفضت نسبة الاصول غير العاملة الى اجمالى الاصول ادى ذلك الى تحسن فى مؤشرات الاداء المالى وان هناك علاقة ايجابية بين كفاءة الاصول فكلما زاد معدل النمو فى الاصول ادى ذلك الى تحسن فى مستوى الاداء المالى للبنوك ، وأوصى الباحث إدارة البنوك بالتوسع فى الاعتماد على اصول ذات معدل جودة مرتفع حيث يؤدى ذلك تعزيز الاداء المالى.

سعت دراسة (Apoga et al , 2018) الى دراسة موضوع استقرار البنوك : دراسة حالة البنوك في لاتفيا ، حيث استعرضت الدراسة التحديات التى يواجها القطاع المصرفي بسبب الابتكار فى مجال التكنولوجيا ، والتغيرات في تفضيلات العملاء ، و مخاطر البنوك والمبادرات التنظيمية الجديدة ، واوضحت الدراسة ان هذه المتغييرات تحتاج الى ان تكون البنوك مستقرة ، حيث ساهمت الدراسة في من خلال تحديد محددات استقرار البنوك في الصناعة المصرفية لاتفيا فى توضيح العوامل (الداخلية) الخاصة بالبنك وعوامل الاقتصاد الكلي (الخارجية) التي تؤثر على استقرار البنوك ، واعتمدت الدراسة على مجموعة البيانات المالية السنوية لبنوك لاتفيا في

الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٦ ، وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد للمتغيرات توصلت الدراسة الى أن نسبة مخاطر الائتمان وكفاءتها تأثر بشكل سلبي كبير على استقرار البنوك ، في حين أن حجم البنك ونسبة السيولة والاداء المالى والتضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي لهما تأثير إيجابي كبير على استقرار البنك ، يجانب ذلك تم مقارنة أداء المتغيرات الخاصة بالبنوك فى الشمال الأوروبي والبنوك غير التابعة لبلدان الشمال الأوروبي ، وكانت مخاطر الائتمان والسيولة وكذلك نسبة الكفاءة للبنوك المملوكة لبلدان الشمال الأوروبي خلال فترة البحث أعلى من البلدان الاخرى ، و أن أداء البنوك فى الشمال الأوروبي بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٦ كان أفضل من أداء البنوك فى البلدان الاخرى ، واعتمدت الدراسة على نموذج (Z-Score) لقياس استقرار البنك بجانب حجم البنك والاداء المالى البنك ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ونسبة الكفاءة ومعدل التضخم السنوى ومعدل النمو كمتغيرات رقابية .

اهتمت دراسة السهلاوى (٢٠١٨) محددات مخاطر التعثر المالى للقروض والتسهيلات الائتمانية ، حيث هدف البحث الى التعرف على مخاطر القروض المتعثرة فى الجهاز المصرفى السعودى والعوامل الاقتصادية والمالية المؤثرة فيها نظرا لما تمثله المصارف من ركيزة اساسية للاقتصاد الوطنى بشكل عام وللدور الحيوى الذى تقوم به المصارف فى تقديم التسهيلات الائتمانية بشكل خاص ، وذلك عبر تتبع حجم الائتمان الممنوح من قبل عينة البنوك التجارية فى المملكة العربية السعودية فى الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٦ وقد توصلت الدراسة الى ان اهم العوامل التى تؤثر على حجم القروض المتعثرة فى الجهاز المصرفى السعودى هى معدل نمو

الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى وحجم الائتمان المصرفى واسعار الفائدة على القروض وعرض النقود بينما لم يكن لكل من معدل التضخم ومعدل البطالة ومتوسط دخل الفرد وحجم القروض الاستهلاكية والدين العام اى تاثير معنوى على حجم القروض المتعثرة فى الجهاز المصرفى السعودى وبناء على ماسبق اوصت الدراسة بان تاخد البنوك فى حسبناها ان هناك عوامل اقتصادية ومالية تؤثر على تعثر القروض وان تقوم البنوك التجارية بتنويع استثماراتها وان لاتعتمد على القروض فقط ، وان تعمل على متابعة عملية سداد القروض.

هدفت دراسة (Bingilar ,2017) الى دراسة اثر كفاءة وجودة الاصول على ربحية البنوك التجارية فى المملكة المتحدة ، بحثت هذه الدراسة العلاقة بين كفاءة وجودة الاصول في البنوك وبين تحقيق مستويات الاداء المالى حيث ان التطور الحاصل فى مستوى ادارة الاصول المصرفية وباتباع معايير تتعلق بخفض درجة المخاطر قد ادى ذلك الى التغير فى مستوى ربحية البنك. وشملت الدراسة عينة من ٢٠ بنك تم جمع البيانات الثانوية لفترة ١٠ سنوات من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠. وتم استخدام الادوات الاحصائية ممثلة فى تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات. واوضحت الدراسة ان المتغير المستقل الذى تمثل فى قياس مستوى جودة الاصول مقاسا بحساب صافى الاصول غير العاملة مقارنتا باجمالى الاصول ، بجانب قياس كفاءة ادارة الاصول مقاسة بمعدل النمو فى اجمالى الاصول ومتغير تابع تمثل فى مؤشرات قياس الاداء المالى مقاسة بمعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وكشفت نتائج الدراسة أن هناك علاقة احصائية معنوية بين كفاءة

وجودة الاصول وبين ربحية البنوك التجارية ممثلة هنا فى معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ، حيث انه كلما انخفضت نسبة الاصول غير العاملة الى اجمالى الاصول ادى ذلك الى تحسن فى مؤشرات الاداء المالى وان هناك علاقة ايجابية بين كفاءة الاصول فكلما زاد معدل النمو فى الاصول ادى ذلك الى تحسن فى مستوى الاداء المالى للبنوك ، وأوصى الباحث إدارة البنوك بالتوسع فى الاعتماد على اصول ذات معدل جودة مرتفع حيث يؤدى ذلك تعزيز الاداء المالى.

٧) التصميم المنهجى للدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى وذلك من خلال جمع البيانات واجراء التحليل الوصفى والاستدلالى ، حيث ان المنهج الوصفي يستخدم في البحوث المتعلقة بدراسة الجوانب النظرية، من خلال جمع المعلومات وتحويلها إلى مفردات يمكن تحليليها واستخلاص النتائج منها ، بجانب ان المنهج الوصفى يتميز في ضرورة جمع المعلومات ، حيث تكمن أهمية هذا النوع من المنهجية في البحوث المتعلقة بالدراسات المالية فى ضمان التوصل الى مستوى الاثر بناء على قيم فعلية ، فالمنهج الوصفي التحليليّ يسعى الى التأكيد على بعض المفاهيم اهمها ان تكون المعلومات موثقة .

٨)مجتمع وعينة الدراسة :

تم اختيار مجتمع الدراسة ممثلا فى كافة المصارف والبنوك فى دولة مصر ، حيث يتم جراء حصر للبنوك المقيدة فى البورصة والمتاح بياناتها فبشكل يضمن افضل تمثيل لمفردات المجتمع وفقا للتقارير السنوية للبنوك والمصارف التجارية فى

الفترة من العام ٢٠١١ حتى ٢٠٢٠، وتتكون عينة الدراسة من (١٠) بنوك مدرجين فى البورصة المصرية .

٩) نتائج الدراسة التحليلية :

تم حصر كافة البيانات والقيم لمتغيرات الدراسة فى البنوك المصرية المدرجة فى البورصة، وبعد الكشف عن عدم وجود قيم متطرفة Outliers فقد تم اجراء الاحصاء الوصفى لبيانات كل دولة على حده ، وايضا الاحصاء الوصفى لكافة البيانات فى البنوك عينة الدراسة ، وقد تم التوصل الى المتوسط الحسابى (Mean) و اعلى قيمة (Maximum) و اقل قيمة (Minimum) والانحراف المعيارى (Std. Deviation) و التفرطح (Kurtosis) و الالتواء (Skewness)

اولا : الاحصاءات الوصفية فى البنوك المصرية :

جدول رقم (١)

الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة للبنوك بدولة مصر

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness	Kurtosis
نسبة القروض المتعثرة = NPL	6.60	2.30	4.52	0.28	0.53	-1.36
العائد على الاصول=ROA	0.00	0.05	0.02	0.01	0.25	-1.46
العائد على حقوق الملكية=ROE	-0.02	0.40	0.21	0.10	-0.12	-1.29
نسبة السيولة النقدية	0.12	0.19	0.18	0.13	0.53	2.24
نسبة حقوق الملكية الى اجمالى الاصول	0.08	0.11	0.09	0.14	0.53	2.80

يظهر جدول رقم (1) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة للبنوك بدولة مصر ، حيث تشير اعلى قيمة لـ (للقروض المتعثرة) الى ماقيمته (٦.٦%)، وان اقل

قيمة تشير الى ماقيمته (٢.٣%) وان المتوسط الحسابى قدره (٤.٥٢%) ، وتشير اعلى قيمة لـ (العائد على الاصول) الى ماقيمته (٠.٠٥%)، وان اقل قيمة تشير الى ماقيمته (٠) وان المتوسط الحسابى قدره (٠.٠٢%) ، وتشير اعلى قيمة لـ (العائد على حقوق الملكية) الى ماقيمته (٠.٤)، وان اقل قيمة تشير الى ماقيمته (-٠.٠٢%) وان المتوسط الحسابى قدره (٠.٢١%) ، وتشير نسبة السبولة النقدية الى ان اعلى قيمة قدرها (١٩%) واقل قيمة قدرها (١٢%) ومتوسط حسابى قدره (١٨%)، وتظهر قيم معاملات الالتواء والتفرطح ان البيانات تخضع للتوزيع الطبيعى ولايوجد قيم متطرفة وذلك ماتؤكده قيم معاملات الانحراف وتشير نسبة حقوق الملكية الى اجمالى الاصول الى ان اعلى قيمة قدرها (١١%) واقل قيمة قدرها (٨%) ومتوسط حسابى قدره (٩%)، وتظهر قيم معاملات الالتواء والتفرطح ان البيانات تخضع للتوزيع الطبيعى ولايوجد قيم متطرفة وذلك ماتؤكده قيم معاملات الانحراف .

ولبيان العلاقة المباشرة بين نسبة القروض المتعثرة الى ونسب الاداء المالى فى البنوك المصرية ، حيث تم اجراء اختبار الانحدار الخطى البسيط ، وذلك على النحو المبين فى جدول رقم (٣)

الجدول رقم (٣)

نتائج اختبار معاملات الانحدار الخطى البسيط

لبيان تاثير نسبة القروض المتعثرة على نسب الاداء المالى

المتغيرات التابعة	القطع الثابت α	معامل الانحدار β	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	التباين F	مستوى المعنوية Sig*
العائد على الاصول=ROA	0.1287	-0.1469	-0.6171	0.3808	8.697	0.000
العائد على حقوق الملكية=ROE	0.634	-0.1797	-0.5288	0.2796	9.329	0.000
نسبة السيولة النقدية	0.412	-0.2626	-0.7017	0.4923	12.810	0.000
نسبة حقوق الملكية الى اجمالى الاصول	0.314	-0.3217	-0.6693	0.4479	10.047	0.000

- **المتغير المستقل (نسبة القروض المتعثرة الى اجمالى القروض NPL)**

ومن ثم ووفقا لنتائج أختبار الإنحدار الخطى وبناء على النتائج المشار اليها فى الجدول رقم (٣) يمكن التوصل إلي نتائج اختبار فروض الدراسة .

ويوضح جدول رقم (٣) نتائج اختبار الإنحدار الخطى البسيط لقياس تاثير نسبة القروض المتعثرة NPL على معدل العائد على الاصول ضمن ابعاد الاداء المالى ، حيث أن هناك أثر معنوى عند مستوى معنوية اقل من ٥% ودرجة ثقة اكبر من ٩٥% ، وان معامل التباين قدره (٨.٦٩٧)، و يظهر معامل التحديد ان القوة التاثيرية لنسبة القروض المتعثرة تفسر مانسبته (٣٨.٠٣%) من التغير الحاصل فى المتغير التابع معدل العائد على الاصول ، وهى تعد درجة تاثيرية مرتفعة تعبر عن وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض المتعثرة ومعدل العائد على الاصول بمعامل ارتباط قدره (-٦١.٧١%) ، وبالتالى يمكن التوصل الى معادلة الانحدار على النحو التالى :

معدل العائد على الاصول = ٠.١٢٨٧ + (-٠.١٤٦٩ * نسبة القروض المتعثرة) + ٠.٠٠١٠١

وبالتالى فانه كلما حدث انخفاض فى نسبة القروض المتعثرة ادى ذلك الى زيادة فى معدل العائد على الاصول بمقدار ميل الانحدار ، ومن ثم يمكن قبول الفرض الاول حيث " توجد دلالة إحصائية لتأثير نسبة القروض المتعثرة (NPL) على معدل العائد على الاصول "

ويوضح جدول رقم (٣) نتائج اختبار الإنحدار الخطى البسيط لقياس تاثير نسبة القروض المتعثرة NPL على نسبة السيولة النقدية ضمن ابعاد الاداء المالى ، حيث أن هناك أثر معنوى عند مستوى معنوية اقل من ٥% ودرجة ثقة اكبر من ٩٥% ، وان معامل التباين قدره (١٢.٨١٠)، و يظهر معامل التحديد ان القوة التاثيرية لنسبة القروض المتعثرة تفسر مانسبته (٤٩.٢٣%) من التغير الحاصل فى المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية ، وهى تعد درجة تاثيرية مرتفعة تعبر عن وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض المتعثرة ومعدل العائد على حقوق الملكية بمعامل ارتباط قدره (-٧٠.١٧%) ، وبالتالى يمكن التوصل الى معادلة الانحدار على النحو التالى :

معدل العائد على حقوق الملكية = ٠.٦٣٤ + (-٠.١٧٩٧ * نسبة القروض المتعثرة) + ٠.٠٠٢

وبالتالى فانه كلما حدث انخفاض فى نسبة القروض المتعثرة ادى ذلك الى زيادة فى معدل حقوق الملكية بمقدار ميل الانحدار ، ومن ثم يمكن قبول الفرض

الثانى حيث " توجد دلالة إحصائية لتأثير نسبة القروض المتعثرة (NPL) على معدل العائد على حقوق الملكية"

ويوضح جدول رقم (٣) نتائج اختبار الإنحدار الخطى البسيط لقياس تاثير نسبة القروض المتعثرة NPL على معدل العائد على حقوق الملكية ضمن ابعاد الاداء المالى ، حيث أن هناك أثر معنوى عند مستوى معنوية اقل من ٥% ودرجة ثقة اكبر من ٩٥% ، وان معامل التباين قدره (٩.٣٢٩)، و يظهر معامل التحديد ان القوة التاثيرية لنسبة القروض المتعثرة تفسر مانسبته (٢٧.٩٧%) من التغير الحاصل فى المتغير التابع نسبة السيولة النقدية، وهى تعد درجة تاثيرية مرتفعة تعبر عن وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض المتعثرة ونسبة السيولة النقدية بمعامل ارتباط قدره (-٥٢.٨٨%) ، وبالتالى يمكن التوصل الى معادلة الانحدار على النحو التالى :

نسبة السيولة النقدية = ٠.٤١٢ + (-٠.٢٦٢٦ * نسبة القروض المتعثرة) + ٠.٠٠٢

وبالتالى فانه كلما حدث انخفاض فى نسبة القروض المتعثرة ادى ذلك الى زيادة فى معدل حقوق الملكية بمقدار ميل الانحدار ، ومن ثم يمكن قبول الفرض الثالث حيث " توجد دلالة إحصائية لتأثير نسبة القروض المتعثرة (NPL) على نسبة السيولة النقدية"

ويوضح جدول رقم (٣) نتائج اختبار الإنحدار الخطى البسيط لقياس تاثير نسبة القروض المتعثرة NPL على نسبة حقوق الملكية الى اجمالى الاصول ضمن ابعاد الاداء المالى ، حيث أن هناك أثر معنوى عند مستوى معنوية اقل من ٥%

ودرجة ثقة اكبر من ٩٥% ، وان معامل التباين قدره (١٠.٠٤٧)، و يظهر معامل التحديد ان القوة التاثيرية لنسبة القروض المتعثرة تفسر مانسبته (٤٤.٧٩%) من التغير الحاصل فى المتغير التابع معدل العائد على الاصو ، وهى تعد درجة تاثيرية مرتفعة تعبر عن وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض المتعثرة ومعدل العائد على الاصول بمعامل ارتباط قدره (-٦٦.٩٣%) ، وبالتالى يمكن التوصل الى معادلة الانحدار على النحو التالى :

نسبة حقوق الملكية الى اجمالى الاصول = ٠.٣١٤ + (٠.٣٢١٧- * نسبة القروض المتعثرة) + ٠.٠١٢

وبالتالى فانه كلما حدث انخفاض فى نسبة القروض المتعثرة ادى ذلك الى ذيادة نسبة حقوق الملكية الى اجمالى الاصول بمقدار ميل الانحدار ، ومن ثم يمكن قبول الفرض الرابع حيث " توجد دلالة إحصائية لتأثير نسبة القروض المتعثرة (NPL) على نسبة حقوق الملكية الى اجمالى الاصول"

١٠) نتائج البحث :

١) يوجد اثر سلبى للقروض المتعثرة على مؤشرات الاداء المالى فى البنوك المصرية ، حيث اظهرت النتائج ان القروض المتعثرة تؤثر فى معدل العائد على الاصول بمقدار ميل الانحدار قدره -١٤.٦٩% .

٢) اظهرت النتائج ان القروض المتعثرة تؤثر فى معدل العائد على حقوق الملكية فى البنوك المصرية بشكل عكسى بمقدار ميل الانحدار وقدره -١٧.٩٧% .

٣) انتهت النتائج ان هناك تاثر سلبى للديون المتعثرة على نسبة السيولة النقدية فى البنوك المصرية بمقدار ميل الانحدار -٢٦.٢٦% .

٤) توصلت نتائج الدراسة الى ان القروض المتعثرة تؤثر بشكل سلبى على نسبة حقوق الملكية الى اجمالى الاصول بمقدار ميل الانحدار وقدره -٣٢.١٧% فى البنوك المصرية.

٥) تشير نتائج الاحصاء الوصفى ان اعلى قيمة لـ (للقروض المتعثرة) الى ماقيمته (٦.٦%)، وان اقل قيمة تشير الى ماقيمته (٢.٣%) وان المتوسط الحسابى قدره (٤.٥٢%) ،

٦) تشير نتائج الاحصاء الوصفى ان اعلى قيمة لـ (العائد على الاصول) الى ماقيمته (٠.٠٥%)، وان اقل قيمة تشير الى ماقيمته (٠) وان المتوسط الحسابى قدره (٠.٠٢%) .

٧) توضح نتائج الاحصاء الوصفى ان اعلى قيمة لـ (العائد على حقوق الملكية) الى ماقيمته (٠.٤)، وان اقل قيمة تشير الى ماقيمته (-٠.٠٢%) وان المتوسط الحسابى قدره (٠.٢١%)

٨) تشير (نسبة السبولة النقدية) الى ان اعلى قيمة قدرها (١٩%) واقل قيمة قدرها (١٢%) ومتوسط حسابى قدره (١٨%).

٩) جاءت نتائج الاحصاء الوصفى لتشير الى(نسبة حقوق الملكية الى اجمالى الاصول) بان اعلى قيمة قدرها (١١%) واقل قيمة قدرها (٨%) ومتوسط حسابى قدره (٩%).

١١) توصيات البحث :

١) ان تعمل ادارات البنوك على الاخذ بالنتائج التى تشير الى وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض المتعثرة وبين مؤشرات الاداء المالى، حيث ان التوسع فى المتعثرة مقابل اجمالى القروض ادى الى انخفاض فى معدلات الاداء المالىء ولذلك يجب على متخذى القرار الاخذ بعين الاعتبار للنتائج التى تم التوصل اليها من خلال معادلات الانحدار.

٢) ضرورة أن تعمل إدارات البنوك على ادراك خطورة القروض المتعثرة على الاداء المالى بالاستناد على النتائج التى توصلت لها الدراسة .

٣) ضرورة إجراء المزيد من الدراسات لتشمل متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة مثل كعوامل يحتمل ان تؤثر على الاداء المالى .

٤) ضرورة تضمين التقرير النهائي للبيانات والقوائم المالية الذي تصدرها البنوك في نهاية الفترة المالية القواعد والأسس التي تبنى عليها عملية ادارة الديون المتعثرة .

٥) ضرورة قيام البنوك التجارية بوضع دليل ارشادى يوضح التطورات الحاصلة فى تطبيق معايير لجنة بازل وبالاخص فيما يتعلق بمعالجة مخاطر الائتمان .

المراجع والمصادر:

١) شاهين ، رائد على (٢٠١٦) " اثر المخاطر المصرفية على مؤشرات الاداء المالى فى المصارف الفلسطينية " رسالة ماجستير ، كلية العلوم الادارية ، الجامعة الاسلامية

٢) شهاب الدين ، ابتسام (٢٠١٦) " الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية واثرها على ربحية البنوك التجارية الاردنية - دراسة اختبارية على البنوك التجارية الاردنية للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٤ " رسالة ماجستير ، كلية الاعمال ، جامعة الشرق الاوسط

٣) ابراهيم ، سليمان محمود (٢٠١٩) الديون المتعثرة ومعالجتها فى المصارف الخاصة السورية فى ظل الازمة الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الافتراضية ، سوريا

٤) السهلاوى ، عبد العزيز بن محمد (٢٠١٨) " محددات مخاطر التعثر المالي لمقروض والتسهيلات الائتمانية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السعودية " مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، العدد الثانى المجلد الخامس والخمسون.

٥) عمار، رضوان وليد، (٢٠١٠) "أساسيات في الإدارة المالية : مدخل إلى قرارات لاستثمار وسياسات التمويل"، ط ٣، دار المسيرة، عمان.

٦) عبادى ، السعيد احمد (٢٠١٦) " تحليل اداء البنوك التجارية فى العراق باستخدام نسب السيولة والاداء المالى فى العراق " رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .

٧) الغيطى، سعيد مصطفى، (٢٠١٣)، "أثر السيولة المصرفية على الأداء المالي في البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة الزفازيق.

٨) ناصر ، عز الدين (٢٠١٦) " المخاطر المالية وتاثيرها على الاداء المالى " مجلة العلوم الاقتصادية ، الاردن ، العدد ٢٥

٩) الزبيدى ، حمزة (٢٠١٩) " الادارة المالية المتقدمة " ، دار الوراق للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن

10) Malik .M.S & Awais & Khursheed (2020) “ Impact of Liquidity on Profitability: A Comprehensive Case of Pakistan’s Private Banking Sector “International Journal of Economics and Finance

11) Schaeck J K & Cihák G F (2015)” The Relationship Between Competition, Efficiency And Stability In Banks” Business And Management Invention Issn (Online): 2319 – 8028, Issn (Print): 2319 – 801x.

12) Khan.A D (2019)" The relationship between liquidity risk and credit facilities and its impact on the profitability of commercial banks in India" Indian Accounting Review 8, No3

13) Bingilar,A .G (2018)" Effect Of Asset Quality And Efficiency On The Profitability Of Commercial Banks In The Uk" European Journal Of Business And Social Sciences

14) Apoga A & Lofataer H & Pokana L (2018)" Bank Stability: A Case Study Of Banks In Latvia" Apractical Guide For Business, Finance And Banking, London.

15) Fawad and Bashir, 2013. "Exp-lanatory Power of Macroecono-mic Variables as Determinants of Non-Performing Loans: Evidence form Pakistan".World Applied S-ciences Journal 22 (2): 243-255, 2013.

16) Shahchera,Mahshid (2012) " The Impact of Liquidity Asset on Iranian Bank Profitability " International Conference on Management, Behavioral Sciences and Economics Issues (ICMBSE'2012) Penang, Malaysia